



ماذا سيدفع لبنان ثمن مشاركتها في جنيف؟

السلطة تبحث
من جديد إمكانية
مشاركتها في
"جنيف" القادم

في كل مرة يتحدث فيها المسؤولون العرب عن جنيف، يتحرك المسؤولون اللبنانيون لتحشيطهم دورهم ومشاركتهم الى جانب «الأخوة» العرب في هذا المؤتمر الذي يعدون له وفداً، مصرياً سورياً أردنياً فلسطينياً مشتركاً... سيما ولبنان احدي دول «الواجهة» الذي يلحظه نصيب من اعتداءات إسرائيل. وهو لذلك - اي لبنان - يسعى جاهداً للانضمام الى شكل في المؤتمر القادم، اما من خلال وفد عربي مشترك، او من خلال وفد يتسببه لتمثيله في «جنيف» القادم.

مع قناعتنا التامة بان جنيف لن يعقد في فترة قريبة، الا ان الحديث عنه، والحديث عن طبيعة المشاركة اللبنانية فيه، تتطلب منا الوقوف عند الثمن الذي سيدفعه النظام مقابل اشتراكه، وقبوله طرفاً في جنيف؟! اي ما هو المطلوب من لبنان تقديمه؟

فكما ان دخول منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً في جنيف يتطلب منها التخلي عن البندقية المقاتلة واعلان استعدادها للتعايش مع دول المنطقة ومن بينها إسرائيل طبعاً. فان لبنان لا بد ان يدفع كذلك ثمن دخوله في جنيف.

ان الامبريالية والقوى الرجعية العربية والانظمة المستسلمة تريد اجواء عربية هادئة تستقبل الخطوات الاستسلامية بدون ادنى تحرك او معارضة فمثلما تقوم السلطات المصرية والسورية بكتب جماهيرها ووقع تحركها بالقوة، مطلوب من لبنان ان يلعب هذا الدور في ضرب التحركات الجماهيرية سيما المناهضة للحل الاستسلامي المطروح.

فكانت محاولات السلطة ضرب المدن الوطنية واخرق احيائها الداخلية، في عملية استعراضية وهو ما حصل بمدينة طرابلس، حين جنسدت السلطة تلك الجيش اللبناني للاهتداء ٧ من المطاوين حيث كان الهدف الاساسي وراء الحملة الدخول للاحياء الداخلية وفرض هيبة النظام من جديد على هذه المناطق الشعبية الوطنية. ومن اجل تثبيت هذه «الوجهة النظر»، دفعت

الواحدة بعد الاخرى يظهر بكل وضوح حقيقة السياسة التي تنتهجها السلطة في تصديها للحركة الشعبية في محاولة لنزع السلاح منها، لان السلاح بيد الجماهير، هو ما يخيف السلطة والقوى الرجعية.

اذن ضرب الحركة الشعبية اللبنانية من اولى المطالب التي يجب على النظام تنفيذها، لا تشكل من حزام واقفي لحركة المقاومة الفلسطينية في المدن والاحياء الفقيرة. وقد دلت احداث نيسان وايار الداميتين، مدى مناعة هذا الحصن الذي يدافع عن المقاومة بكل قوة. وضرب الاحزاب الوطنية اللبنانية والمناهضة للحلول الاستسلامية بشكل خاص.

والقضية الثانية المطلوب من النظام تنفيذها، هي قضية التواجد الفدائي العنفي وما يشكله سياسياً وعسكرياً.. وهذه القضية ترتبط بالدعوات المتكررة التي افتعلها شيخ الرجعيين الجميل ضد المنظمات الفلسطينية، وخصوصاً منظمات الرفض، التي يعتبرها خارجة عن امر قيادة المنظمة.

وبالنسبة لهذه القضية حاولت اسرائيل من خلال هجماتها على القوى الحدودية، وتأييد الجماهير اللبنانية ودفعها للتكسر للعمل الفدائي، الا ان نتائج معارك كرشوبا جاءت على عكس توقعات الاسرائيليين حيث استتبسل المقاتلون في الدفاع عن الارض اللبنانية وجماهير القرى الحدودية مما دفع الجماهير للالتفاف من جديد حول المقاومة الفلسطينية واعلان استعدادها للمساهمة معها حتى تحرير كامل تراب فلسطين.

وقضية المقاومة الفلسطينية تصبح اكثر وضوحاً حين تعلن منظمة التحرير استعدادها للذهاب الى جنيف والتزامها بقراراته، حينها تتبلور القضية وتجلو على حقيقتها، بحيث يصبح صراع السلطة موجه بشكل خاص ضد جبهة الرفض الفلسطينية. وقد عبر شيخ الرجعيين الجميل مؤخراً عن هذا

كفرزيد كما يصفها أحد العمال الزراعيين

من قبل الموظفين مكشوفة واعتماداتهم «الكاذبة» معروفة اما المياه والكهرباء فهي مقطوعة دائماً وطرفات كفرزيد اشبه بالسالك الجبلية الوعرة منها بالطرفات.

هذه هي قريتنا واحوالها فهل نتركها ام نعمل لتحسينها؟ وكيف يتم تحسينها في ظل هذا النظام المعفن؟ ان المنطقة كلها بحاجة للتقدم والتطور ولا يمكن في ظل نظامنا هذا التابع للامبريالية والرجعية العربية ان تتحسن احوالنا بل بالنضال مع كل العمال والفلاحين وسائر الكادحين للاطاحة بهذا النظام البشع واقامة سلطة الفقراء والشغيلة الديمقراطية الشعبية.

عامل زراعي من كفرزيد

من اعلن تأييده للوحدة الفلسطينية - لبنان كما قال تضمن انضباط اطراف عديدة في هيئة الارض الداخلية.

مدخل الصحافة الوطنية

مطلوب من السلطة ضرب الحركة الوطنية الشعبية اللبنانية، مطلوب منها وضع المنظمات الوطنية التي ترتفع في كل حين تندد بالسلطة الرجعية - السعودية ويران - وانظمة «فك الارتباط».

وقد اتخذت هذه القضية شكلاً تقليدياً من حيث تكرارها عاماً بعد عام. حاملة نفس المطالب، التي لم يتحقق منها حتى حدتها الأدنى، وهذا كله بفضل القيادات الطلابية التي هيمنت على قيادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، الاداة النقابية المسؤولة - خلال السنوات الماضية، بحيث تناوبت على القيادة:

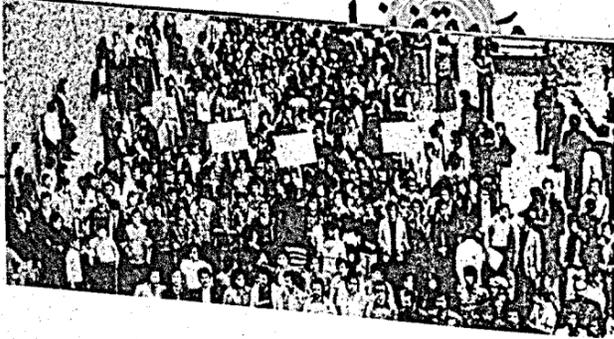
1 - قيادات يمينية مرتبطة بالسلطة بشكل مباشر وتعمل على ابقاء الجامعة على ما هي عليه، منطلقاً من كونها جزء من الاحزاب اليمينية الرجعية - الكتاب والاحرار بشكل خاص - وليس لصلة هذه الاحزاب ان تتطور الجامعة اللبنانية، بحيث تستوعب ابناء الفئات الشعبية وترفع من مستواهم. فلذلك ارتبطت تحركاتهم بالسلطة.

2 - قيادات اصلاحية، مرتبطة بالاحزاب الاصلاحية اللبنانية، وتحركها ايضا ينطلق اساساً من تصور احزابها للرحلة وطبيعة الواجهة التي يرتاونها. فلذلك بقيت هذه التحركات ذات منطلق ضيق، نقابي بحت. وينبع التحرك لطبيعة مشاركة بعض هذه الاحزاب في السلطة.

وقد لعبت هذه القيادات في العام الماضي دوراً سلبياً، خلال التحرك الطلابي خصوصاً في موضوع طرد طلاب الجامعة الامريكية، وذلك يعود لوجود بهيج تقي الدين في وزارة الداخلية، اي ممثلين لجبهة النضال في حكومة تقي الدين الصلح. هذا الوجود الذي انعكس وبشكل سلبي على تحرك الاحزاب الاصلاحية، فبات دورها مهبطاً، بغية عدم توريث الشيخ بهيج وعدم تازيم الاوضاع امام الحكومة التي يتمثل فيها احد اركان الاحزاب الاصلاحية.

انطلاقاً من هذه الحقائق، تبسو التحركات الطلابية «موسمية» فقط من اجل تسجيل نقطة لهذه القيادة او تلك. تحركات تنتهي اجمالاً اما بالعودة، او من حيث بدأت بدون نتائج. وبعد ظهر الخميس ٢٠-٢-٧٥ انطلقت القطاعات الطلابية بمظاهرة من امام كلية التربية، مفتوحة موسم التحركات ونزولها الى الشارع، والمطالب

من اعلن تأييده للوحدة الفلسطينية - لبنان كما قال تضمن انضباط اطراف عديدة في هيئة الارض الداخلية.



التحريك الطلابي بين القيادات اليمينية والاصلاحية

التي ترفعها الحركة الطلابية هي:
اولاً - على صعيد الجامعة اللبنانية:

١ - الكليات التطبيقية:

- التشديد على تعيين عميدين وعلى انهاء النظام الداخلي والبرامج لكتبي الهندسة والزراعة، ومباشرة الدراسة في مطلع السنة المقبلة ٧٥ - ٧٦ (حيث المدرسة الزراعية المهجورة في بلدة الناصرية - البقاع وتحويلها نواة كلية تباشير اعمالها في مطلع السنة المقبلة).
- الفاء مباريات الدخول لان هذا الالفاء يحقق جزء من ديمقراطية التعليم.

٢ - الهيئة التعليمية:

- تعزيز الالك المتفرغ في الجامعة اللبنانية (الاسراع في اصدار مراسيم بشروط تعيين الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وخصوصاً في كلية التربية).

٣ - البناء الجامعي الموحد:

- الاسراع في تنفيذ بنائي كلتي التربية والاداب ورصد الاموال اللازمة لاستكمال البناء الجامعي الموحد.

٤ - كليه الحقوق:

- تخفيض رسم الانتساب لنقابة المحامين.
- الفاء سنتي الكفاءة
- تعيين عميد اصيل والمباشرة في فرع العلوم الاقتصادية.

٥ - تأمين العمل للخريجين في كافة معاهد وكليات الجامعة اللبنانية.
٦ - زيادة المنح الوطنية ومنحة طلاب كليه التربية.

٧ - الضغط على الاساتذة عبر ادارم الجامعة لتسليم محاضراتهم مطبوعة للطلاب وبسعر الكلفة.
٨ - العمل على تعزيز المشاركة في كافة كليات ومعاهد الجامعة.